

أثر التدفقات المالية للجالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022) باستخدام نموذج

l'impact des flux financiers de la diaspora sur le développement économique à long terme en Algérie sur la période (1990-2022), en utilisant le modèle(ARDL)

بن عايب عادل عبد الباسط 1 Benayab Adil abd bassit 1

جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، adel.benlaib@crapast.dz

تاريخ النشر: 2026/01/31

تاريخ القبول: 2026/01/15

تاريخ الإرسال: 2026/01/02

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر التدفقات المالية للجالية على التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في الجزائر للفترة (1990-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التدفقات المالية للجالية والتنمية الاقتصادية، وأنه كل زيادة في تدفقات المالية للجالية بنسبة 1% يؤدي إلى معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.10% كما أظهرت نتائج التقدير أن التدفقات المالية للجالية (REM) لها أثر إيجابي ومعنوي على التنمية الاقتصادية (GDPH) في الجزائر في المدى القصير والطويل؛

الكلمات المفتاحية: التدفقات المالية للجالية؛ التنمية الاقتصادية؛ الجزائر؛ نموذج (ARDL).

Résumé : Cette étude vise à mesurer l'impact des flux financiers de la diaspora sur le développement économique à long terme en Algérie sur la période (1990-2022), en utilisant le modèle de régression autorégressive à retards distribués (ARDL). Les résultats de l'étude ont conclu à l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les flux financiers de la diaspora et le développement économique. Il a été constaté qu'une augmentation de 1 % des flux financiers de la diaspora entraîne une augmentation de 0,10 % du PIB par habitant. Les résultats de l'estimation ont également montré que les flux financiers de la diaspora (REM) ont un effet positif et significatif sur le développement économique (GDPH) en Algérie, à court et à long terme.

Mots-clés : Flux financiers de la diaspora; Développement économique; Algérie; Modèle ARDL.

* المؤلف المرسل: بن عايب عادل عبد الباسط

1. مقدمة

يركز الاهتمام المتزايد في العصر الحديث على موضوع التحويلات المالية للمهاجرين وتأثيرها المتزايد على عمليات التنمية، حيث أصبحت هذه الظاهرة محور اهتمام الباحثين واتخاذ القرارات. لم يتم منح هذا الموضوع الاهتمام الكافي في الماضي، ولكن مع بداية الألفية الثالثة، اتسعت أهميته بسبب التزايد الملحوظ في حجم التحويلات المالية الناتجة عن ظاهرة الهجرة. يعكس هذا الاهتمام المتزايد الرغبة في استغلال هذا المورد الحيوي بشكل فعال، حيث تسعى الدول المستقبلية إلى تحسين استخدام هذه التدفقات المالية في دفع عجلة التنمية (رمضاني، 2010)

يعتبر البعض هذه التحويلات مورداً حيوياً لتحسين ميزان المدفوعات وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي. ومن خلال ذلك، يمكن تقليل العجز في الحساب الجاري، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يعزز استخدام هذه التحويلات لتمويل المشروعات الاستثمارية تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية، مع تعزيز مشاريع العمل الحر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

بصفة عامة، يمكن رؤية هذه التحويلات المالية على أنها أداة فعالة للارتقاء بحياة الأفراد وتحفيز التنمية الاقتصادية. إذ تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر، مع تعزيز الاستقلالية المالية للفرد والمجتمع بشكل عام يظهر الواقع التناقض الواضح بين الحجم الكبير للجالية الجزائرية في الخارج، التي أصبحت قوة اقتصادية مؤثرة في مختلف القطاعات في المجتمعات الأوروبية، وبين النسبة المنخفضة للتحويلات المالية التي تصل إلى الجزائر التي جعلتها تحتل أدنى المراتب مغاربيا في هذا المجال حيث بلغت 1.8 مليار دولار وفقاً لتقرير البنك الدولي. على الرغم من أن التحويلات المالية تشكل ثاني مصدر لتوفير النقد الأجنبي بعد عوائد المحروقات، إلا أن الأرقام تشير إلى أن هناك هامشاً كبيراً للتحسين في هذا المجال

يتطلب هذا التناقض التفكير في استراتيجيات تعزيز أداء التحويلات المالية من قبل الجالية الجزائرية. من الضروري فتح قنوات لتشجيع المهاجرين على تحويل مزيد من الأموال إلى بلدهم الأم، وذلك من خلال تقديم حوافز اقتصادية وتشجيع على الاستثمارات ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي.

كما يجب أيضاً على الحكومة الجزائرية البحث عن فرص لتعزيز التعاون مع الجالية الجزائرية في الخارج، وتشجيعها على المشاركة في مشاريع التنمية والاستثمارات في البلاد. هذا

الاتجاه يمكن أن يُحدث تأثيرًا إيجابيًا على مستوى التحويلات المالية ويسهم في تحقيق التوازن بين الإمكانيات الاقتصادية للجالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

1.1. إشكالية الدراسة

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر التدفقات المالية للجالية على التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في الجزائر؟ وهل يمكن إبراز هذا الأثر خلال فترة الدراسة؟
ومن هذا التساؤل الرئيسي يتفرع منه سؤالين فرعيين هما:

1- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين التدفقات المالية للمهاجرين والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2- إلى أي مدى تؤثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في الجزائر؟

2.1. فرضية الدراسة

يمكن أن ننطلق من الفرضيتين الأساسيتين وهما:

1- توجد علاقة طويلة الأجل بين التدفقات المالية للمهاجرين والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

2- تؤثر زيادة التدفقات المالية للمهاجرين تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3.1. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل اختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع لمتغيرات الدراسة وتطورهما من خلال الدراسات السابقة والجانب النظري، وكذا المنهج القياسي عن طريق الاستعانة بالطرق القياسية والإحصائية لقياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في الجزائر.

4.1. الدراسات السابقة

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أنه توجد مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية التي تركز على التدفقات المالية للمهاجرين بصفة عامة ومن بين أهم البحوث نذكر:

1- دراسة (بوطالي هشام وبن سعيد محمد، 2022) هدفت هذه الدراسة على تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي (1970-2019) وقصد دراسة هذه العلاقة تم استخدام اختبارات السببية لجرانجر Granger، واختبار الانحدار الذاتي الموزع المتأخر (ARDL) لتبيان الآثار على المديين القصير والطويل، وأظهرت نتائجها أن التحويلات المالية للمغتربين لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر كما بينت نتائج اختبار السببية انه هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات المالية إلى النمو الاقتصادي

2- دراسة (طيوب عبد القادر وحوشين يوسف، 2022): بعنوان تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي بدراسة قياسية تحليلية على عينة من دول شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر) خلال الفترة (2000-2020)، وذلك باستخدام نماذج بيانات البائل وتحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وخلصت بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين ومؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام). ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المؤشرات فقد تم تقدير العلاقات على المديين الطويل والقصير معا، وتبين أن للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة وحدة واحدة في التحويلات المالية تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 7.48 وحدة، بينما يعد تأثيرها أضعف نسبيا على المدى القصير حيث يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0.82 وحدة فقط عندما ترتفع التحويلات المالية بوحدة واحدة. وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والتي تنص على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين ومساهمتها الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية للمهاجرين، وبالنسبة للعينة المدروسة فإنها تبقى مهمة خصوصا أنها تساهم في دخول العملة الصعبة وإدخال هذه التحويلات المالية في الدائرة الاقتصادية كمشاريع استثمارية، وكذا تحسين المستوى المعيشي لعائلات المهاجرين وخلق الطلب، وما له من آثار اجتماعية واقتصادية مهمة.

3- دراسة للباحثة (بنو جعفر عائشة، 2022): بعنوان أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2020)، وذلك باستخدام اختباري التكامل المشترك والسببية ونموذج تصحيح الخطأ الموجه. حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة في المدى الطويل بين تحويلات المهاجرين الجزائريين والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن تأثير تحويلات المهاجرين كان عكسيا وغير معنوي من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي، كما أظهر اختبار السببية عدم تسبب أي منهما في تغيير الآخر، أما تقدير العلاقة في المدى القصير فقد أظهرت أن النمو الاقتصادي يعود إلى حالة التوازن عند التعرض لصدمات او اختلالات في مدة تقدر بسنتين وحوالي أربعة أشهر. واعتبرت هذه النتائج منطقية بالنظر إلى ضآلة حجم هذه التحويلات وضعف مساهمتها التي لم تتجاوز 03% من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر طيلة فترة الدراسة.

4- دراسة للباحث (شادي إبراهيم شحادة: 2023) بعنوان أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2020)، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الروابط بين تحويلات العاملين في الخارج والتطورات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. تبني الباحث في منهجيته المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتحليل شامل للمعلومات والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث. وقد استخدم المنهج الكمي، باستخدام الأسلوب القياسي، لاختبار تأثير تحويلات العاملين في الخارج كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي، الذي يُعتبر مؤشراً للنمو الاقتصادي في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ووظردية بين تحويلات العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة المدروسة.

5.1. هيكل الدراسة

استجابة لمتطلبات الدراسة سوف نقوم بتقسيم مضمون الدراسة إلى محورين أساسيين حسب ما يلي:

- الإطار النظري للتدفقات المالية للمهاجرين والتنمية الاقتصادية:

- قياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

2. الإطار النظري للتدفقات المالية للمهاجرين والتنمية الاقتصادية

1.2. الإطار المفاهيمي للتدفقات المالية للمهاجرين

1.1.2. تعريف التدفقات المالية للمهاجرين

تحويلات العاملين (أو التحويلات الشخصية) (العجمي و جميل ، 2014):

يمثل دخل الأسر المعيشية الذي يتجمع من الاقتصاديات الخارجية نتيجة تنقل الأفراد إليها سواءً كان ذلك بطريقة مؤقتة أو دائمة، وتشملها التحويلات النقدية وغير النقدية التي تتدفق من خلال القنوات الرسمية أو القنوات غير الرسمية.

2.1.2. مفهوم تحويلات العاملين (أو التحويلات الشخصية)

تعتمد التعاريف الرسمية للتحويلات على تعاريف ميزان المدفوعات التي لا تستند إلى مفاهيم الهجرة أو التوظيف أو العلاقات الأسرية.

وفقا للنسخة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتم تعريف تحويلات العاملين في الخارج بأنها "تحويلات جارية من دخل العمل يرسلها المهاجرون الذين يعملون في اقتصاديات جديدة ويعتبرون مقيمين فيها".

ولكن في النسخة السادسة من الدليل تم استبدال مصطلح تحويلات العاملين في الخارج بمصطلح التحويلات الشخصية، الذي يشمل جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشة المقيمة إلى أسر معيشة غير مقيمة أو تتلقاها منها، بغض النظر عن مصدر دخل الأسر المعيشة المرسله التحويل، والعلاقة بين الأسر المعيشة، والغرض من التحويل.

أشكال تحويلات العاملين (أو التحويلات الشخصية):

تحويلات العاملين (أو التحويلات الشخصية) هي تحويل الأموال من شخص إلى آخر عادة ما تتم عبر البنوك أو شركات الحوالات المالية، وتشمل شكلين رئيسيين لتحويلات العاملين:

- تحويلات بنكية: وهي التحويلات التي تتم من خلال البنوك وتشمل عادة تحويلات الحساب البنكي إلى الحساب الآخر في البنك نفسه أو في بنك آخر في الداخل أو الخارج.

- التحويلات المالية: تشمل شركات الحوالات المالية مثل Western Union و Money Gram وغيرها، وهي خدمات تسمح للأشخاص بإرسال واستقبال الأموال في أي مكان في العالم، وتشمل عادة حسابات البريد وغيرها من المنافذ المختلفة.

3.1.2. تعريف التنمية الاقتصادية

فإن التنمية الاقتصادية هي إجراءات مستدامة ومنسقة يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، بهدف تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية في منطقة محددة. قد تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات كمية ونوعية في الاقتصاد.

تشمل الإجراءات المختلفة مجالات متعددة، مثل الاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية الأساسية، وتعزيز التنافسية الإقليمية، والحفاظ على البيئة، وتحقيق الشمول الاجتماعي، وتحسين الصحة والأمن، وتعزيز مهارات القراءة والكتابة، بالإضافة إلى المجالات الأخرى. ويجب أن نفهم أن التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً من مجرد النمو الاقتصادي.

أثناء إشارة التنمية الاقتصادية إلى جهود التدخل في السياسات لضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاجية في السوق وارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ووفقاً للخبير الاقتصادي أمارتيا سين، يُعتبر النمو الاقتصادي أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية (Amartya, 1983)

وفي سياق ذلك، ذكر مانسيل وويمن أن التنمية الاقتصادية تم تعريفها منذ الحرب العالمية الثانية على أنها تشمل النمو الاقتصادي، أي زيادة في الناتج القومي للفرد، وتحقيق مستوى عيش مماثل للدول الصناعية، رغم عدم توفر ذلك حالياً (Mansell & Wehn, 1998)

أيضا، وفقاً لشومبيتر (2003)، يُمكن اعتبار التنمية الاقتصادية نظرية ثابتة توثق حالة الاقتصاد في وقت معين، وهذه التغيرات الطارئة على حالة التوازن في النظرية الاقتصادية يمكن أن تدفع بعوامل تدخل من الخارج. (Schumpeter & Backhaus, 2003)

3. قياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

سنحاول في هذا الجزء قياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

1.3. التعريف بمتغيرات الدراسة

لقياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في الجزائر سنستخدم على الشكل التحليلي للنموذج التالي:

GDP_t - يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الفترة t ، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج، وذلك باعتباره مؤشرا لتنمية اقتصادية والذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظري النيو كلاسيكية المطورة من قبل Ramsey 1928 و Solow 1956، ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل Romer 1990-1986، ولوكاس 1988، وهو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام، إذ يعكس هذا المتغير درجة رفاهية المجتمع ومدى تحسن وضعيته الاجتماعية.

REM_t - يمثل صافي التحويلات الجارية من الخارج (التحويلات الشخصية) في الفترة t

ε_t - الخطأ العشوائي.

نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبيري على نموذج دراستنا لتخفيف التقلبات الحادة بين المتغيرات ليصبح النموذج على الشكل التالي:

2.3. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات محل الدراسة سنعدم على الاختبارات الكمية والمتمثلة في اختبارات جذر الوحدة التي تهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حده، وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم

الاستقرار، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة. ومن بين أهم وأفضل الاختبارات في هذا المجال والتي سنستخدم عليها هما اختباري Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار Phillips-Perron (PP)

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النماذج لاختباري (ADF) و (PP) للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%

المتغير		اختبار ADF		اختبار PP	
		المستوي	الفرق الأول	المستوي	الفرق الأول
		t-stat (prob)	t-stat (prob)	t-stat (prob)	t-stat (prob)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPH	بدون ثابت أو اتجاه	-0.500452 (0.8181)	-5.319650 (0.0000)	0.421148 (0.7986)	-5.308370 (0.0000)
	مع ثابت واتجاه	-1.636875 (0.7553)	-5.306137 (0.0008)	-2.026499 (0.5652)	-5.313512 (0.0008)
	مع الثابت	-0.749245 (0.8197)	-5.393930 (0.0001)	-0.895695 (0.7766)	-5.392177 (0.0001)
التحويلات الشخصية REM	بدون ثابت أو اتجاه	-0.380600 (0.5391)	-5.344894 (0.0000)	-0.380600 (0.5391)	-5.344894 (0.0000)
	مع ثابت واتجاه	-2.561174 (0.2991)	-5.165432 (0.0012)	-2.782379 (0.2135)	-5.165432 (0.0012)
	مع الثابت	-2.066451 (0.2588)	-5.256511 (0.0002)	-2.101353 (0.2455)	-5.256511 (0.0002)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه واستناد النتائج اختبار ADF عند مستوى معنوي 5% يتضح أن كلا السلسلتين GDPH و REM غير مستقرتين في المستوى وذلك لاحتوائهما على جذر الوحدة عند مستوى معنوي 5% وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى لنفس السلاسل تبين أنها مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوي 5% كما يؤكد اختبار PP نفس النتائج المتحصل عليها في اختبار ADF حيث أظهرت النتائج أيضا عدم استقراره السلسلتين في المستوى لاحتوائهما على جذر الوحدة عند مستوى معنوي 5% لذلك تم أخذ الفرق الأول لسلسلتين ليتضح أنهما استقرتا عند مستوى معنوي 5% وبناءً على هذه النتائج

نستنتج أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ إلا أنها استقرت عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مما يعني إمكانية تقاربها مستقبلاً وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينهما،

1.2.3. تقدير نموذج الدراسة

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها في دراستنا لاستقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، ويهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، قمنا باختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) كأداة قياس حديثة وفعالة. حيث يعتبر هذا النموذج من بين النماذج القياسية الرائدة المستخدمة في قياس الانحدار مقارنة بالطرق الأخرى المعروفة، والتي طوره (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) حيث يتميز بقدرته على قياس وتقدير العلاقة التكاملية بين المتغيرات بغض النظر عن استقرار السلاسل الزمنية المحلية، سواء في المستوى أو في الفرق الأول، أو حتى في مزيج منهم.

يتميز هذا النموذج بخاصية تقدير العلاقة التكاملية بشكل دقيق، شريطة ألا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية وأن يكون المتغير التابع مستقرًا في الفرق الأول. وتناسب هذه الخصائص تمامًا مع نتائج دراستنا للاستقرارية السلاسل. ونتيجة لذلك، يعتبر هذا النموذج مناسبًا لتمثيل العلاقة بين المتغيرات في سياق دراستنا، مع إمكانية إجراء اختبارات التكامل المشترك بشكل فعال والتي سنعمد فيها على اختبار F

وصيغة فرضيات هذا الاختبار تأخذ الشكل التالية:

فرض العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_n = 0$

(عدم وجود تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل)

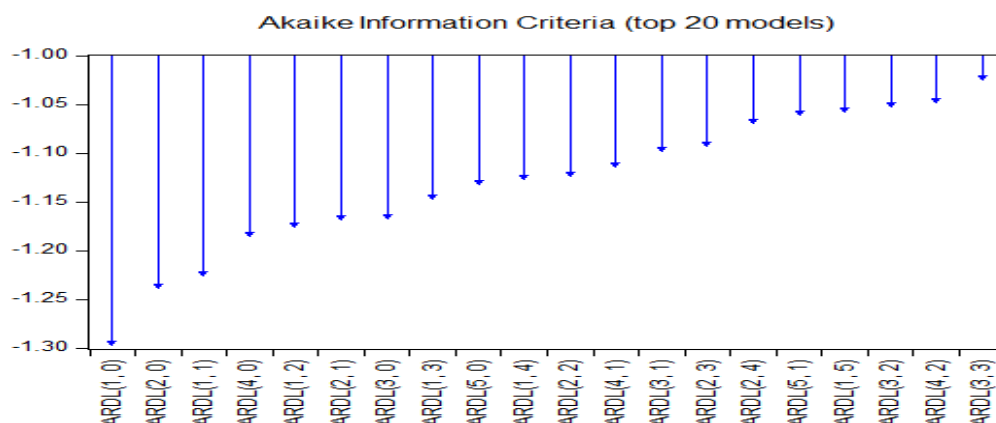
الفرض البديل: $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \dots \neq \beta_n \neq 0$

(وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل)

3.3. التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test)

من أجل القيام باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لابد من تقدير نموذج وذلك بتحديد فترات الإبطاء المثلى وفق معايير (AIC, SC, HQ, BIC)، باختبار أقل قيمة لإحدى هذه المعايير، والشكل أدناه يوضح فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC):

الشكل رقم (01): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن النموذج المختار في هذه الدراسة هو من الشكل $ARDL(1,0)$ والذي يعد من أفضل 20 نموذج المقترحة ، والموافق لأقل قيمة لفترات الإبطاء المثلى لمعيار (AIC).

1.3.3. تقدير النموذج وفق فترات الإبطاء المثلى

يوضح الجدول أدناه تقدير نموذج ARDL وفق فترات الإبطاء المثلى:

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج $ARDL(1,0)$

Dependent Variable: LGDP				
Method: ARDL				
Date: 11/22/23 Time: 22:18				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LREM				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: $ARDL(1, 0)$				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.911125	0.058641	15.53724	0.0000
LREM	0.009569	0.005579	1.715213	0.0370
C	0.531940	0.424116	1.254232	0.2198
R-squared	0.924754	Mean dependent var	7.966151	
Adjusted R-squared	0.919565	S.D. dependent var	0.471340	
S.E. of regression	0.133677	Akaike info criterion	-1.097721	
Sum squared resid	0.518216	Schwarz criterion	-0.960309	
Log likelihood	20.56354	Hannan-Quinn criter.	-1.052173	
F-statistic	178.2021	Durbin-Watson stat	1.727858	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال جدول نتائج تقدير نموذج $ARDL(1,0)$ ، لاحظنا أن معامل التحديد يساوي 0.92، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 92% من التغيرات التي تحدث على التنمية الاقتصادية، بينما يبقى 0.8% تدخل ضمن هامش الخطأ، على العموم هو هامش قليل جداً دلالة على القدرة التفسيرية للنموذج، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة ($F\text{-stat}=178.2021$) أكبر من القيمة المجدولة، مما يعني أن النموذج ككل له دلالة إحصائية ومعنوية، وهذا يعني أن المتغير المستقل له القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ونلاحظ أن معلمة التحويلات المالية للمهاجرين لها أيضاً دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى 0.5%، مما يشير إلى تأثيرها على التنمية الاقتصادية المعبرة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول (03): نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds test)

ARDL Bounds Test Date: 10/31/23 Time: 13:36 Sample: 1991 2022 Included observations: 32 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.19853	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

بناءً على نتائج اختبار منهج الحدود (ARDL Bounds test) في الجدول رقم (2)، يتضح أن القيمة المحسوبة ($F\text{-stat}=11.19$) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوي 1%، 10%، 5%، ونتيجة لذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPH) ومتغيرة صافي التحويلات الجارية من الخارج (التحويلات الشخصية) (REM).

4.3. تقدير العلاقة طويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ (ARDL- ECM)

بعد التحقق من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة لابد من تقدير معلمات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة في الأجل القصير.

1.4.3. تقدير العلاقة في المدى الطويل

الجدول رقم (04): نتيجة تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREM	0.107666	0.067888	1.585945	0.0236
C	5.985281	1.306086	4.582607	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول رقم (05) أعلاه تم تحديد شكل العلاقة طويلة الأجل في نموذج بين متغيرة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPH) ومتغيرة صافي التحويلات الجارية من الخارج (التحويلات الشخصية) (REM) بالمعادلة التالية:

$$LGDPH = 5.9852 + 0.1076 \cdot LREM$$

5.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) (معلمات توازن الأجل القصير)

الجدول رقم (05): نتيجة تقدير نموذج معلمات توازن الأجل القصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREM)	0.009569	0.005579	1.715213	0.0370
CointEq(-1)	-0.088875	0.058641	-1.515562	0.0005

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

يبين الجدول أعلاه لنتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث نلاحظ أن معلمة معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) بإشارة سالبة (-0.088) وذو معنوية إحصائية عند مستوى 1%، وهذا ما يؤكد على صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، مما يعني أنه في كل سنة يتم تصحيح 8.8% من أخطاء الفترة السابقة.

6.3. دراسة صلاحية النموذج

للتأكد من صلاحية النموذج وخلوه من المشاكل القياسية لابد من إجراء الاختبارات

التشخيصية التالية:

الجدول رقم (06): نتائج الاختبارات التشخيصية

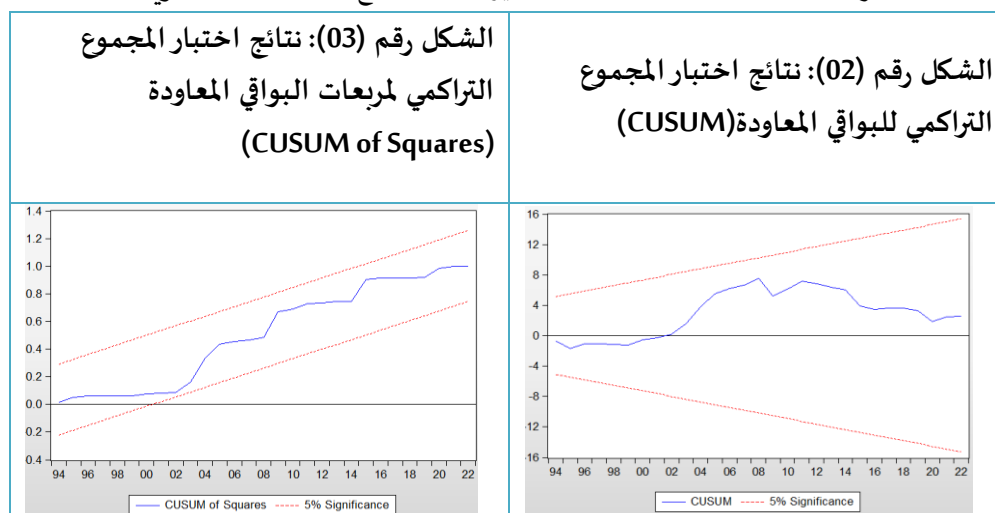
Ramsey Reset Test	اختبار ملائمة الشكل الذاتي للنموذج
t-statistic 1.048406	Prob:0.3034
F-statistic 1.099154	Prob:0.3034
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
F-statistic 0.098083	Prob. F (2,27) 0.9069
Obs*R-squared 0.230817	Prob. Chi-Square (2) 0.8910
ARCH	اختبار عدم ثبات التباين
.0977950 F-statistic	Prob. F (1,29) 0.7567
Obs*R-squared 0.104189	Prob. Chi-Square (1) 0.7469
JarqueBera	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
Jarque- Bera 3.126437	Prob: 0.2094
Ramsey Reset Test	اختبار ملائمة الشكل الذاتي للنموذج
t-statistic 1.048406	Prob:0.3034
F-statistic 1.099154	Prob:0.3034
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
F-statistic 0.098083	Prob. F (2,27) 0.9069
Obs*R-squared 0.230817	Prob. Chi-Square (2) 0.8910
ARCH	اختبار عدم ثبات التباين
.0977950 F-statistic	Prob. F (1,29) 0.7567
Obs*R-squared 0.104189	Prob. Chi-Square (1) 0.7469
JarqueBera	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
Jarque- Bera 3.126437	Prob: 0.2094

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

نلاحظ من الجدول أعلاه للاختبارات التشخيصية ما يلي:

- لاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار تقدر ب (0.3040). أكبر من (5%) وهذا يعني قبول الفرضية العدم التي مفادها صحة الشكل الدالي التالي المستخدم في النموذج؛

- أن الاحتمالية الموافقة لإحصائية F(0.90) والاحتمالية الموافقة لإحصائية LM(0.89) أكبر من 0.05 وعليه نُقَر بقبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي، وبالتالي هذه النتائج تؤكد لنا على أن للنموذج المقدّر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي؛
- وفقاً لنتائج اختبار (ARCH) تبين لنا أنه لا يوجد أثر ARCH مما يشير إلى استقرار وتجانس تباين البواقي خلال فترة الدراسة، وهذا استناداً إلى الاحتمالية المقابلة لإحصائية F(0.75) والاحتمالية الموافقة لإحصائية LM(0.74) حيث كلاهما أكبر من 0.05 ومن خلالهما تم قبول فرضية العدم: التي تنص على تجانس (ثبات) تباين البواقي؛
- باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي Jarque-Bera، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الموافقة لاختبار (jarque-bera) تساوي 0.20 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم: التي تفيد بأن البواقي تتوزع بشكل طبيعي، وبناءً على ذلك، نستنتج أن بواقي النموذج المقدّر عبارة عن تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي؛
- ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدرة، سوف نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) للتأكد من عدم وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، ويعتبر هاتان الاختباران من الاختبارات الأهم في هذا المجال، حيث نلاحظ من خلال الشكلين أدناه أن المجموع التراكمي للبواقي وللمربعات البواقي بالنسبة لهذا النموذج يتجلى في خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%، مما يبين عدم حصول أي تغير هيكلي ضمن النموذج وأن معالم النموذج تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، كما أن معاملات الأجل القصير منسجمة مع معلمة الأجل الطويل.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

7.3. التفسير الاقتصادي

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية القياسية للنموذج، يمكننا القول إن النتائج تظهر قبولاً نسبياً إحصائياً وقياسياً، وبناءً عليه يمكن الاعتماد على النموذج في التحليل والدراسة ومن نتائجه:

- بالنسبة لتقدير معلمات الأجل الطويل:

تظهر نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (5) أن معلمة المتغير المفسر لـ لوغاريتم التحويلات المالية للمهاجرين (LREM) موجبة ومعنوية عند مستوى 5% والتي توحى بوجود علاقة طردية موجبة بينها وبين التنمية الاقتصادية الممثلة بلوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LGDPH) حيث يؤدي ارتفاع التحويلات المالية للمهاجرين بنسبة 1% إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.10% وهو ما تدعمه العلاقة النظرية التي تقر بأن هذا النوع من أنواع التدفقات الوافدة من الخارج يؤثر بشكل إيجابي على نصيب الفرد للأسر المتلقية لها، والذي تعتبر بمثابة الدخل الثانوي أو الرئيسي لها وتفيد الدراسات أن السلوك الاقتصادي في الجزائر أو البلدان النامية متشابه للأسر المستقبلية في استخدامها لهذه التحويلات والذي يخصص إما للإنفاق الاستهلاكي لتلبية الاحتياجات اليومية وتحسين المستوى المعيشي وتحمل النفقات الضرورية (الغذاء، التعلم، الصحة) وهو المزيج الذي يحدد الفارق بين الفقر المدقع والحياة الكريمة و إما للادخار الذي يخصص للإنفاق الاستثماري في بعض الأنشطة الاقتصادية الذي يساهم في دفع عجلة التنمية وامتصاص البطالة بالنسبة للأسر التي تعمل في هذا المجال ومما ينتج عن هذا السلوك هو المضاعف أي كلما ارتفع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي على المنتجات المحلية ارتفع حجم الطلب الكلي ما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط الاقتصاد وإنتاج المزيد من السلع والخدمات ومن ثم التخفيف من حدة الفقر والبطالة بشكل مباشر وعلى العكس كلما انخفض الميل الحدي للادخار وأنفقت هذه التحويلات على السلع المستوردة يكون له أثر سلبي على كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

- أما فيما يخص الجزائر والعراقيل التي يتعرض إليها المهاجر من ضعف النظام البنكي وغياب للقنوات الرسمية وفارق سعر الصرف الكبير للعملة الأسباب التي جعلته يحس بعدم الشعور بالأمان في تحويل أمواله مما يضطره إلى نقلها عن طريق السوق الموازية أو طرق أخرى مباشرة إلى أسرته في البلد الأصلي وهذا الأخير ينتج عنه آثار إيجابية فهي تساعد من التخفيف من مشكلة البطالة وزيادة الدخل لمواجهة التضخم وبالمقابل أن الآثار السلبية تغلب على الآثار الإيجابية لها بسبب عدم دقة المعلومات حيث زاد معدل اقتصاد السوق الموازي على حساب السوق الرسمي كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة غير مدققة تؤدي للتهرب الضريبي وفقدان الحكومة لإيرادات كبيرة.

4. الخاتمة

كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو قياس أثر التدفقات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 والتي اعتمدنا فيها على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث أظهرت نتائجها وجود أثر إيجابي ومعنوي أي هناك علاقة طردية بين التدفقات الوافدة من المهاجرين والتنمية الاقتصادية في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث انه كلما زاد تدفق تحويلات المهاجرين بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 0.10%، وجود أثر إيجابي ومعنوي، أي هناك علاقة طردية بين التدفقات الوافدة من المهاجرين على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير حيث انه كلما زاد تدفق تحويلات المهاجرين بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 0.009%، وعلى العموم هي نسب ضئيلة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب بحيث يعد ضعف تأثير التدفقات المالية الوافدة للمهاجرين على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة راجع إلى العديد من الأسباب منها ما يلي:

1.4. نتائج الدراسة

- التناقض بين العدد الكبير للجالية الجزائرية التي أصبحت قوة اقتصادية ضاربة في مختلف القطاعات للمجتمعات الأوروبية ونسبة التحويلات المالية التي جعلت الجزائر تحتل أدنى المراتب مغربيا في هذا المجال حيث بلغت 1.8 مليار دولار وفقا لتقرير البنك الدولي؛
- هشاشة المنظومة المصرفية في الجزائر من غياب للفروع البنكية في الخارج والفارق الكبير في أسعار الصرف من بين العوامل الرئيسية التي تعاني منها أفراد الجالية الجزائرية في تحويل أموالهم الى البلد الأصل، بفعل هذه القيود، يميل العديد منهم إلى استخدام السوق الموازية بسبب العروض المغرية التي تقدمها للعمليات الصعبة؛
- عدم اهتمام الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي بهاز المورد للعملة الصعبة الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد صادرات المحروقات والاستخدام الغير عقلاني للجالية فهي بنسبة كبيرة تستخدم للاستهلاك العائلي.

2.4. توصيات الدراسة

- استنادًا إلى نتائج الدراسة، ينبغي على الاقتصاد الجزائري أن يلقي الضوء على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر أساسي للعملة الصعبة. إذ يعد ذلك خطوة حيوية للتحوّل من الاعتماد الشديد على إيرادات النفط لذلك قمنا بتقديم بعض التوصيات:
- تعديل وتحديث البنية التحتية للنظام المصرفي ووضع آليات لاستقطاب تلك الأموال؛

- خفض الرسوم المتعلقة بالتحويلات المالية؛
- استقرار القوانين وذلك لجعل المهاجر يشعر بالأمان في تحويل أمواله؛
- اتخاذ الإجراءات لزيادة معدل الفائدة على الودائع البنكية للمهاجرين وذلك لتعزيز الاستثمار في النظام المصرفي الوطني وزيادة حجم التحويلات الوافدة من المهاجرين؛
- التحكم في السياسة النقدية وذلك من خلال توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي وإنشاء مكاتب صرف للعملات الصعبة على مساحة واسعة من التراب الوطني؛
- توفير بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار يمكن أن يشجع المهاجرين على الاستثمار في بلدنا الأصلي وذلك من خلال الدعم الحكومي في وضع إصلاحات في السياسة الضريبية والتنظيمية التي تعمل على تحفيزهم ودمجهم في حلقة الإنتاج المحلية.

5. المراجع

- Amartya, S. (1983). Development: Which Way Now? *The Economic Journal*, 93 (372), pp. 745-762.
- Mansell, R., & Wehn, U. (1998). *Knowledge Societies: Information Technology for Sustainable Development*. New York: Oxford University Press. P 59. New York: Oxford University Press.
- Schumpeter, J., & Backhaus, U. (2003). *The Theory of Economic Development*. In Joseph Alois Schumpeter.
- لعلا رمضاني. (2010). الدور الاقتصادي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. *مجلة دراسات*، 161.
- الجنابي عجمي هيل، التمويل الدولي والعلاقات الدولية النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، الصفحة 16
- بيانات البنك الدولي